Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01 : (2025)
P 46-61

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 01 (2025)،
ص 46- 61

فعالية السياسة المالية في ترشيد الواردات في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1990-2023)

بن دار بلقاسم [1] (*)، حميدان إسمهان [2]، مشير الوردي [3]

[1] طالب دكتوراه، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة–، مخبر المقاولتية وإدارة المنظمات)، (الجزائر)
belgacem.bendar@univ-tebessa.dz ✉
رابط ORCID: http://orcid.org/0009-0001-6001-9227

[2] طالبة دكتوراه، (جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة)، (الجزائر)
ismahene.hamidane@univ-jijel.dz ✉
رابط ORCID: https://orcid.org/0009-0006-0097-0121

[3] دكتور، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة–، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة)، (الجزائر)
louardi.mechir@univ-tebessa.dz ✉
رابط ORCID: http://orcid.org/0000-0002-1504-372X

تاريخ الاستلام: 2025/03/24. **تاريخ القبول:** 2025/05/09. **تاريخ النشر:** 2025/06/05

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الواردات في الجزائر مع قياس أثر الإيرادات العامة والنفقات في التأثير على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990–2023) باستخدام نموذج ARDL، حيث اسفرت الدراسة التحليلية ان الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على الواردات في تمويل السوق المحلي، مع عدم تنويع في الموردين اما بخصوص الدراسة القياسية فقد أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج على أن الإيرادات والنفقات العامة لهما تأثير إيجابي على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة إلا أنه كان تأثير الإيرادات العامة أكبر من تأثير النفقات العامة ويمكن تفسير ذلك الى اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الجباية البترولية في استيراد مختلف السلع والخدمات. لذا لابد من تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد حتى يتسنى من إقرار سياسة مالية فعالة تساهم في الرفع من الإنتاج في سبيل تقليل الاعتماد الكبير على المنتجات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الواردات؛ النفقات العامة؛ الإيرادات العامة؛ ARDL.

تصنيف JEL : C51 ؛ E62

(*) المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): *https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4209*

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 09, N°01 : (2025)
P 46-61

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 01 (2025)،
ص 46- 61

The Effectiveness of Fiscal Policy in Rationalizing Imports in Algeria: An Econometric Study for the Period (1990-2023)

1st Bendar Belgacem [1(*)], 2nd Hamidane Ismahene [2], 3rd Mechir Louardi

[1] PhD student, (Entrepreneurship and Organization Management Laboratory, University of Larbi Tebessi) (Algeria)
✉ belgacem.bendar@univ-tebessa.dz
ORCID (recommended) http://orcid.org/0009-0001-6001-9227
[2] PhD student, (University of jijel**,** Laboratoire de recherche sur l'Economie des Organisations et le Développement Durable (LEODD)) (Algeria)
✉ ismahene.hamidane@univ-jijel.dz
ORCID (recommended) https://orcid.org/0009-0006-0097-0121

[3] doctor, (Environmental Studies and Sustainable Development Laboratory, University of Larbi Tebessi), (Algeria)
✉ louardi.mechir@univ-tebessa.dz
ORCID (recommended) http://orcid.org/0000-0002-1504-372X

Received: 24/03/2025. **Accepted**: 09/05/2025. **Published**: 05/06/2025

Abstract: This study aims to highlight the reality of imports in Algeria by measuring the impact of public revenues and expenditures on imports in Algeria during the period (1990-2023) using the ARDL model. The analytical study concluded that Algeria heavily depends on imports to finance the domestic market, with a lack of diversification in suppliers. As for the econometric study, the results of estimating the long-term relationship of the model showed that both public revenues and expenditures have a positive effect on imports in Algeria during the study period. However, the effect of public revenues was greater than that of public expenditures. This can be explained by Algeria's heavy reliance on oil revenues for importing various goods and services. Therefore, it is necessary to diversify income sources in the economy to enable the implementation of an effective fiscal policy that contributes to increasing production and reducing the heavy dependence on foreign products.

Keywords: Imports, Public Expenditures, Public Revenues, ARDL.
JEL Classification Codes : E62 ; C51

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i1.4209

1. مقدمة :

تكتسي الواردات أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي ودورا هاما في التنمية الاقتصادية من حيث كونها أداة هامة في تموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج في حالة الدول المنتجة من جهة، او توفير مختلف السلع الاستهلاكية في حالة البلدان الغير قادرة على تحقيق اكتفاءها ذاتها من جهة أخرى. إلا أن للواردات آثار سلبة على اقتصاديات الدول باعتبارها تسربا وهو ما جعل مختلف الدول خاصة النامية تسعى الى تبني سياسات اقتصادية للتحكم فيها وحماية اقتصادها الوطني من تدفق السلع الأجنبية التي من شأنها منافسة المنتجات المحلية.

الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى الى تطوير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، في ظل التبعية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي تشهد فاتورة الواردات ارتفاع مذهلا فقد وصلت قيمتها سنة 2023 الى 38757 مليار دولار أمريكي، الامر الذي أثقل كاهل الدولة باعتبار الواردات تستنزف نسبة كبيرة من الإيرادات العامة التي تعتمد على قطاع المحروقات، خاصة وان الجزائر تستورد العديد من السلع الأساسية مثل الحبوب، المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية. لذا لابد على الحكومة اتخاذ سياسات اقتصادية للتحكم في الوضع المحلي للبلاد والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بين السياسات التي تنتهجها الدولة لمحاولة حل مختلف المشاكل والأزمات نجد السياسة المالية من خلال النفقات والايرادات ففي حالة انفاق الدولة على تطوير المشاريع وتشجيع الاستثمار يؤدي الى زيادة الإنتاج المحلي وخفض الواردات طالما هناك وفرة في السوق المحلية، اما في حالة ارتفاع الإيرادات العامة تلجا الحكومة الى تمويل السوق المحلي من السلع الأجنبية عن طريق الاستيراد يؤدي هذا الى زيادة الواردات وهذا يكون له تأثير سلبي على مختلف جوانب الاقتصاد خاصة في بقاء الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية احتياجات أفراد المجتمع وبناء على هذا تسعى الحكومة الجزائرية مؤخرا الى محاولة ترشيد الواردات وتعمل جاهدة لتطوير النتاج المحلي وتغطية السوق المحلية في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا.

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في التأثير على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟

فرضيات البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية الموضوعة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والواردات.
- هناك تأثير إيجابي للإيرادات العامة على الواردات في المدى الطويل.

أهداف البحث:

يسعى من خلال هذا البحث الى نمذجة العلاقة الاقتصادية بين الواردات والنفقات العامة بالإضافة الى الواردات في نموذج قياسي ومحاولة تفسير نتائجه حسب المخرجات المتحصل عليها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية المتغيرات في حد ذاتها حيث تعتبر الواردات لها أهمية كبيرة في إطار المبادلات التجارية العالمية، وكل من النفقات والايرادات من أهم أدوات السياسة المالية التي تسعى الحكومة من خلالها الى تحقيق مختلف المساعي والأهداف والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليل في التطرق لواقع الواردات في الجزائر في حين تم تناول المنهج القياسي لمحاولة ترجمة العلاقة بين المتغيرات البحث في قالب نموذج قياسي لتفسير نتائجه وتقديم مقترحات بناء على النتائج المتوصل إليها.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم عناصر هذا البحث الى محورين أساسيين وهما كما يلي:

- المحور الأول: تحليل واقع الواردات في الجزائر
- المحور الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي الابطاء الزمني الموزع **ARDL**

2. تحليل واقع الواردات في الجزائر:

1.2 تطور قيمة الواردات في الجزائر للفترة (1990-2023) :

يمثل الشكل رقم (01) تطور قيمة لواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) حيث نلاحظ ان الواردات اخذت منحنى تصاعدي من بداية فترة الدراسة حيث كانت سنة 1990 حوالي 87 م دج وارتفعت الى 513,2 م دج في 1995 وهذا راجع الى اتباع الجزائر سياسة تحرير الاستيراد منذ 1990 حيث بسبب تدهور قيمة العملة في السنوات السابقة وتزايد عبئ المديونية عمدت الجزائر الى اصلاح التجارة الخارجية من خلال تحرير تدريجي لعملية الاستيراد حيث صدر المرسوم رقم 37-91 المؤرخ في 1991 والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد مما أدى الى استيراد العديد من السلع، الامر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة وعدم وجود إجراءات مدروسة في منح تراخيص الاستيراد أدى الى فوضى في التجارة الخارجية، الامر الذي استدعى اصدار تعليمة حكومية في 1992 كان هدفها حماية المنتوج المحلي وتشديد القيود على النقد الأجنبي من خلال انشاء لجنة متابعة عمليات التجارة الخارجية (AD-HOC) أين تم التمييز بين السلع وتقسيمها الى سلع استراتيجية التي لها أولوية (مثل المواد الغذائية الأساسية والأدوية وموا البناء ، والنوع الثاني يتعلق بالسلع النتاج والاستثمار واعتبارها دو أولوية ثانوية ، في حين كان الصنف الأخير محصور فيه السلع الخطيرة وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية وتعتبر سلع محظورة. (سارة، 2020-2021، صفحة 124)، بعدها في سنة 1996 عرفت الواردات انخفاض قليل بقيمة 14,9 م دج إلا انه بداية من السنة الموالية ارتفعت الواردات من جديد سنة 1997 الى 501,5 م دج وهذا نتيجة مواصلة الجزائر في سياسة تحرير التجارة الخارجية من خلال التحرير التام للاستيراد الذي تضمن برنامج اصلاح اقتصادي في 1994 من خلال إجراءات واسعة لتحرير عملية الاستيراد وهذا تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي لتهيئة الاقتصاد الوطني

للانفتاح أكثر على العالم الخارجي اين قامت الجزائر بفتح حدودها في حرجة رؤوس الأموال الأجنبية ومختلف السلع والخدمات وهذا كله تم من خلال التعليمة 94-20 المؤرخة في أفريل 1994 الصادرة عن بنك الجزائر وكذلك حل اللجنة الخاصة (AD-HOC) وتم إعطاء الحرية التامة لكل شخص معنوي بممارسة التجارة والحصول على العملة الصعبة (علي و محمد، 2014، صفحة 403)

الشكل 1:

تطور قيمة الواردات في الجزائر للفترة (1990-2023)

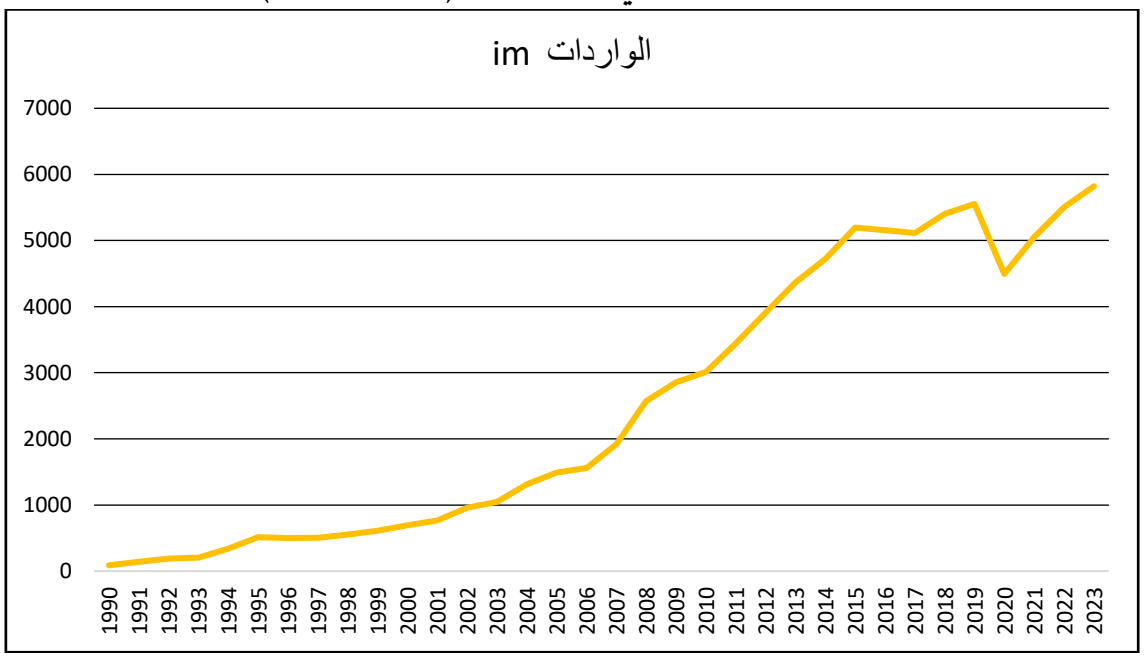

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الملحق رقم (01)

وهكذا تواصلت الواردات في الارتفاع خاصة مع اصدار القانون رقم 03-04 سنة 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد البضائع حيث أكد على حرية استيراد المنتوجات باستثناء السلع التي تخل بالأمن، النظام العام والأخلاق (الامانة العامة للحكومة، 2003، صفحة 34). حيث وصلت سنة 2008 القيمة 2572 م دج حيث يرجع هذا الارتفاع الكبير في الواردات الى أن معظم هذه السلع المستوردة موجه نحو النشاط الإنتاجي متمثلة في مواد التجهيزات الصناعية والفلاحية والمواد نصف مصنعة والخامة وهذا لعدم القدرة والكفاية على توفيرها من خلال المنتجات المحلية، وهكذا تواصلت وتيرة ارتفاع الواردات إلا انها انخفضت سنة 2020 الى 4492,5 م دج بعدما كانت سنة 5551,2 م دج في 2019 ويمكن اسناد هذا الانخفاض الى تراجع أسعار النفط بسبب الازمة الصحية العالمية التي أدت الى اخذ إجراءات وتدابير اكثر كانت سبب لتراجع أرقام التجارة الخارجية وكذلك التوقف لمختلف الأنشطة الاقتصادية ليس على مستوى المحلي فقط بل على المستوى العالمي مما أدى الى تراجع الإنتاج باستثناء الأنشطة الضرورية لسير الحياة اليومية، بداية من سنة 2021 رجعت الواردات الى الارتفاع من جديد حيث وصلت الى القيمة 5820,5 سنة 2023 وهذا نتيجة ارتفاع واردات السلع من المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير غذائية كذلك ارتفاع أسعار النقل الدولي للسلع والبضائع خاصة بعد أزمة كوفيد 19، ويعزى أيضا هذا الارتفاع الى صدور المرسوم التنفيذي رقم 23-74 (الامانة العامة للحكومة،

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023، صفحة 6) الذي يحدد شروط وكيفيات جمركة ومراقبة مطابقة السيارات السياحية والنفعية المستوردة حيث يرخص للفرد المقيم باقتناء سيارة مستعملة(اقل من 3 سنوات) ابتداء من تاريخ التصريح بوضعها للاستهلاك على حساب عملتهم الخاصة شرط ان تكون السيارة في حالة جيدة وتراعي قوانين حماية البيئة على ان تخضع هذه العملية الى حقوق ورسوم حسب ما هو معمول به في التنظيم والتشريع الجمركي.

2.2 الهيكل السلعي للواردات الجزائرية :

يوضح الشكل أعلاه متوسط نسبة التوزيع السلعي للواردات الجزائري خلال فترة الدراسة حيث تم أخذ متوسط فترتين تمثلت الأولى في سنوات من 1990 الى 1995 نجد أن التموين الصناعي هي المسيطرة على الحصة الأكبر من اجمالي الواردات بمتوسط النسبة 43% والمتمثلة في مختلف المعدات والمواد الأولية الضرورية في العمليات الإنتاجية والصناعية، في حين تليها المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 24% حيث من بين المواد الغذائية التي تستوردها الجزائر نجد القمح والشعير في المراتب الأولى كذلك الحليب، السكر والقهوة، في المرتبة الثالثة نجد الآلات والسلع التجهيزية بنسبة (21%) مثلا التجهيزات الفلاحية التي تدحل في عملية إنتاجية أخرى، في حين خلال الفترات الأخيرة (2018-2023) من فترة الدراسة أن المجموعات الثلاث الأول المستوردة بقيت نفسها لكن بنسب مختلفة مثلا نجد أن التموين الصناعي انخفض الى 31% بعد ما كان 43% خلال سنوات التسعينات نتيجة اتباع الجزائر آن ذاك سياسة تحرير عملية الاستيراد مما أدى الى الاستيراد بكل حرية تامة مختلف السلع والبضائع

الشكل 2:

الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

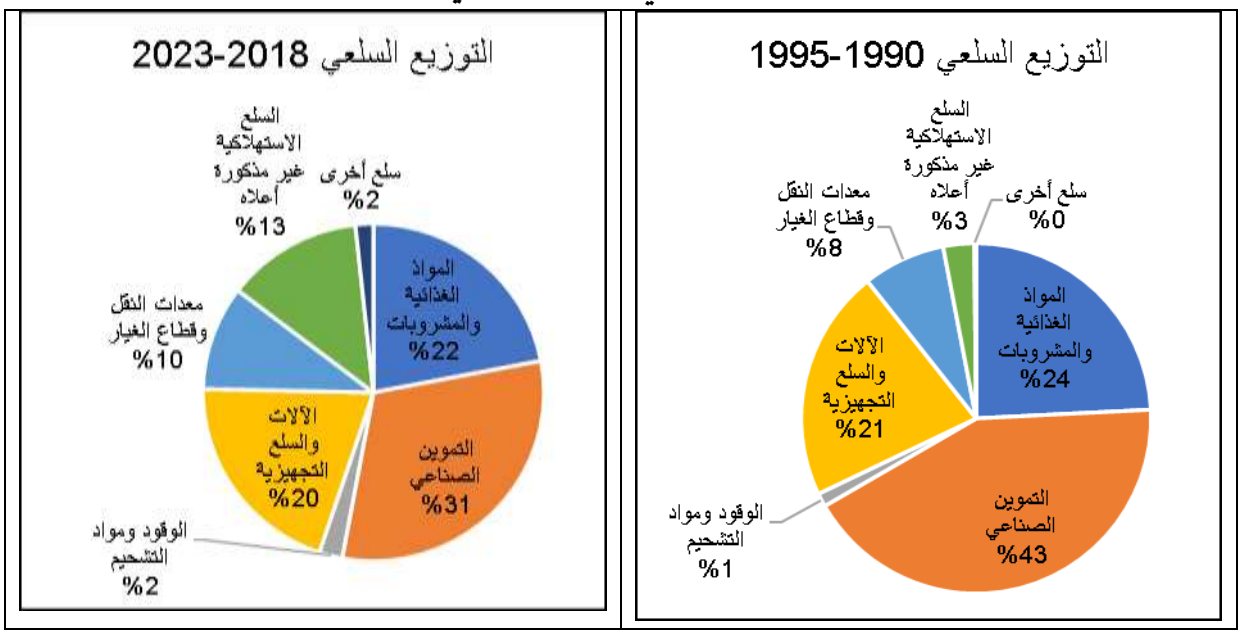

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لـ ONS و Bank of Algeria

أما فيما يخص السلع الاستهلاكية غير غذائية كانت بنسبة 3% في سنوات التسعينات لترتفع الى 13% في سنوات الأخيرة من الدراسة وتضم هذه السلع الصيدلانية بالإضافة الى الجلود والأوراق، اما في المراتب الأخيرة كانت من نصيب كل من مواد النقل وقطاع الغيار بالإضافة الى الوقود ومواد التشحيم التي كانت نسبتها لا تتعدى 2% وهذا نتيجة للميزة التي تتميز بها الجزائر في اعتمادها على قطاع المحروقات أي لا حاجة الى استيراد مثل هذه المنتجات.

2.2 التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية :

من خلال الشكل أدناه الذي يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية بأخذ فترتين حيث تمثلت الفترة الأولى (1990-1995) والفترة الثانية (2018-2020)، نجد ان حصة الأسد في التوزيع الجغرافي لواردات الجزائرية كان من نصيب الدول الأوروبية حيث كان متوسط نسبتها من الإجمالي 68% سنوات التسعينات بعدها انخفضت قليلا الى 54% حيث نجد من بين أهم الدول التي تستورد منها الجزائر هي فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وبريطانيا، فمثلا نجد ان الجزائر تستورد معظم السلع الميكانيكية والزراعية بالإضافة الى مواد النقل (هذا أبرز ما تصدره الجزائر وتستورده من فرنسا، 2024)، بعد المورد الأوروبي نجد ان أمريكا الشمالية كان لها نسبة 17% في سنوات التسعينات في حين هذه النسبة انخفضت في السنوات الأخيرة حيث وصلت بالمتوسط النسبة 5%، في المقارن نجد ان دول اسيا كان لها نسبة 8% من اجمالي واردات الجزائر في التسعينات واخذت هذه النسبة في الزيادة الى أن وصلت الى النسبة 25% في السنوات الأخيرة وحسب معطيات الجمارك الجزائرية فإن الصين، كوريا والهند من أهم الشركاء التجاريين للجزائر من القارة الأسيوية (الخارجية، 2020)

الشكل 3:

التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

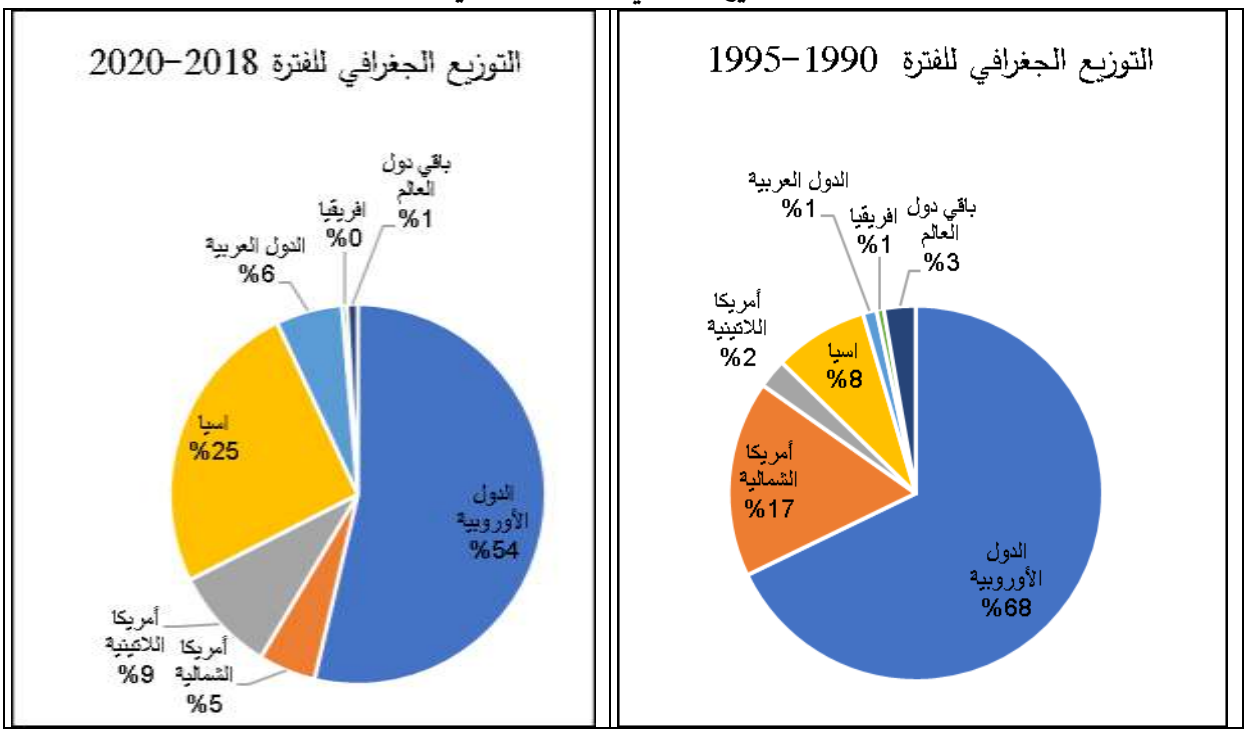

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لـ ONS و Bank of Algeria

اما بخصوص الدول العربية نجد أن نسبتها كانت 1% في بداية الفترة ثم ارتفعت قليلا الى 6%، فحسب ما ذكرت المديرة الفرعية للعلاقات الخارجية الثنائية بين البلدان العربية لدى الوزارة التجارة أحلام رحماني في تصريح لها لوكالة الأنباء الجزائرية أو واردات الجزائر من الدول العربية تشمل كل من الأسمدة ومختلف المواد البلاستيكية والمواد العضوية والفولاذ إضافة الى الكتب والمنشورات (صادرات وواردات الجزائر مع المنطقة العربية سنة 2021، 2022)، في حين كانت نسب قليلة جدا في تعاملات الجزائر مع باق دول العالم مثل استراليا ونيوزيلندا حسب ما جاء في تقرير التجارة الخارجية الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء من الملاحظ ان الجزائر عبارة عن سوق استيراد نتيجة لارتفاع واردات على طول فترة الدراسة وليست سوق منتج يعتمد على الذات في رفع الكفاءة الإنتاجية، إلا انه في الآونة الأخيرة تسعى الجزائر الى رفع صادرات خارج المحروقات ومحاولة ترشيد الواردات مع الحرص الدائم على عدم حدوث نقص في السوق المحلي خاصة في المواد الأساسية وواسعة الاستهلاك في المجتمع الجزائر وحسب ما ادلى به رئيس الجمهورية في لقاءاته الدورية مع الصحافة انه من غير الممكن التقشف في الاستيراد واستبدال المواد المستوردة قبل التأكد من توفر وكفاية السلع المحلية وضمن هذا أكد على ادخال الرقمنة في قطاع التجارة الخارجية لمحاولة ضبط السوق ومراقبة أسعار مختلف السلع المستورة خاصة مع ظهور فكرة تضخيم الفواتير في السنوات السابقة وتنظيم عملية التجارة الخارجية للتحكم فيها أكثر وجعلها مؤشر يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني.

3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي الابطاء الزمني الموزع ARDL:

من اجل نمذجة العلاقة بين الواردات (IM) وكل من النفقات العامة (PE) والايرادات العامة (PR) مؤشرا على السياسة المالية تم أخذ احصائيات المتغيرات من التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء للفترة الممتدة من (1990-2023) من خلال استخدام برنامج Eviews13 حيث تم ترميز المتغيرات كما يلي:

- الواردات (IM)
- النفقات العامة (PE)
- الايرادات العامة (PR)

1.3 الاختبارات القبلية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

1.1.3 دراسة استقراريه سلاسل المتغيرات:

قبل تقدير أي نموذج قياسي لابد من التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية المستخدمة، وهناك العديد من اختبارات للتأكد من استقراريه السلاسل من عدمها وتم استخدام في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (PP) وفيما يلي عرض للنتائج:

الجدول 1:

نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى

المتغيرات	نموذج بثابت		نموذج بثابت واتجاه عام		نموذج بدون ثابت واتجاه عام	
	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
IM	0.9784	0.9788	0.6015	0.5911	0.9979	0.9947
PE	0.9943	1.0000	0.4064	0.9081	0.9943	1.0000
PR	0.9816	0.9920	0.3786	0.3980	0.9854	0.9861

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

يتبين من نتائج الجدول رقم (01) أن جميع سلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وهذا ما تبينه القيم الاحتمالية للاختبارين ADF وPP وذلك عند جميع النماذج (نموذج بثابت؛ نموذج بثابت واتجاه؛ نموذج بدون ثابت واتجاه) التي جاءت قيمها أكبر من مستوى معنوية 5%.

بعد اخذ الفروق الأولى وإجراء إختبارات جذر الوحدة ADF وPP الذي نتائجه موضحة في الجدول رقم (02) من جديد تبين أن السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة جميعها مستقرة، وهذا ما تثبته القيم الاحتمالية وذلك عند جميع النماذج (نموذج بثابت؛ نموذج بثابت و اتجاه؛ نموذج بدون ثابت واتجاه) التي جاءت قيمها أقل من مستوى معنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)

الجدول 2:

نتائج اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول

المتغيرات	نموذج بثابت		نموذج بثابت واتجاه عام		نموذج بدون ثابت واتجاه عام	
	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
IM	0.0002	0.0002	0.0010	0.0010	0.0002	0.0002
PE	0.0005	0.0003	0.0016	0.0000	0.0001	0.0001
PR	0.0001	0.0001	0.0004	0.0006	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.1.3 اختبار التكامل المشترك:

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، تم اجراء اختبار الحدود (bounds Test)، وقد أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك، حيث بلغت الاحصائية الخاصة لفيشر 11.406337، وهي تفوق جميع القيم الحرجة العليا عند مختلف مستويات المعنوية (0.1؛ 0.05؛ 0.01) وبناء على درجة الاستقرارية التي كانت عند الفرق الأول واختبار التكامل المشترك، يمكن اعتماد نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين الواردات وكل من النفقات والايرادات العامة.

الجدول 3: اختبار الحدود bounds Test

احصائية فيشر F	%10		%5		%1	
11.406337	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

3.1.3 فترة الإبطاء المثلى:

من اجل تقدير نموذج ARDL لابد من تحديد فترات الإبطاء المناسبة وذلك وفق لمعيار Akaike، الذي يعتمد على أدنى القيم. وقد تبين أن الفترات المثلى للإبطاء هي (1,0,0) ARDL، وهي الأصغر وفقا لمعيار Akaike والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 4: اختبار فترات الابطاء المثلى

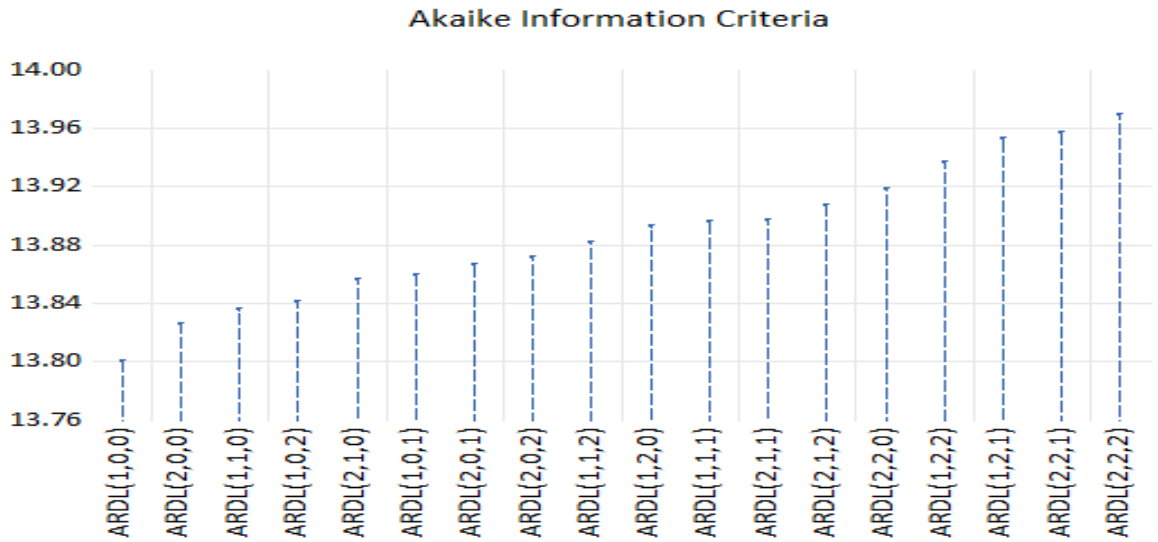

المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

2.3 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

1.2.3 نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

تشير نتائج الجدول 4 الى أن معامل التصحيح يحقق الشرطين المطلوبين، حيث جاء سالبا بقيمة 0.236203-، مما يعكس وجود تصحيح نحو التوازن، كما أنه معنوي احصائيا، اذ بلغت قيمته الاحتمالية 0.0000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. وهذا يؤكد وجود علاقة قصيرة المدى مع امكانية التعديل للوصول الى الحالة التوازنية في المدى الطويل.

الجدول 4: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	احصائية t	القيمة الاحتمالية
COINTEQ*	-0.236203	0.033289	-7.095436	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.2.3 تقدير معادلة المدى الطويل:

يوضح الجدول رقم (05) نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين الواردات وكل من الواردات والنفقات العامة كما يلي:

الجدول 5: نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل

المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	احصائية t	القيم الاحتمالية
PE	0.030036	0.219827	0.136636	0.8922
PR	0.740424	0.254987	2.903771	0.0069
C	157.4865	279.5312	0.563395	0.5774
CE = IM(−1) − (0.030036*PE + 0.740424*PR + 157.486502)				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

من خلال الجدول أعلاه تظهر النتائج وجود علاقة طردية على المدى الطويل بين النفقات العامة والواردات، حيث بلغ معامل الانحدار 0.03. ومع ذلك فإن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا، نظرا لأن القيمة الاحتمالية المسجلة كانت 0.8922، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05. في المقابل تبين أن الايرادات العامة ترتبط ايجابيا بالواردات أيضا، حيث بلغ معامل انحدارها 0.74، وكانت هذه العلاقة معنوية احصائيا، اذ بلغت القيمة الاحتمالية 0.0069، وهي أقل من 0.05، مما يدل على دلالة العلاقة بين المتغيرين.

3.3 الإختبارات البعدية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

1.3.3 الاختبارات التشخيصية:

بعد تقدير النموذج يتم القيام ببعض الاختبارات لبواقي التقدير حتى يتم التأكد من خلو النموذج من أي مشاكل قياسية حتى يتم الاعتماد على نتائج التقدير والتأكد من صحة الافتراضات الأساسية للنموذج.

يظهر الجدول رقم (06) اختبار تجانس التباين (ARCH)، فقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.4015، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يشير الى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، اي ان تباين الاخطاء ثابت عبر العينة، وهو شرط مهم لضمان كفاءة التقديرات.

أما اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch Godfrey.Serial correlation LM Test)، فقد أسفر عن قيمة احتمالية قدرت ب 0.1986 وهي أيضا أعلى من 0.05، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي فان الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنيا. بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية تتعلق بتجانس التباين أو الارتباط الذاتي.

الجدول 6: نتائج اختبارات التشخيص

نوع الاختبار	احصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
Heteroskedasticity Test ARCH	0.724297	0.4015
Breusch Godfrey.Serial correlation LM Test	1.717083	0.1986

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.3.3 اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج:

- **اختبار cusum:**

للتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية في نموذج ARDL المقدر، تم اجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي، وأظهرت نتائج الاختبار أن النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي، كما هو موضح في الشكل رقم (05). حيث يقع التمثيل البياني للاختبار بين الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، مما يشير الى عدم وجود تغيرات هيكلية قد تؤثر على دقة التقديرات.

الشكل 5:

نتائج اختبارا الاستقرار الهيكلي للنموذج

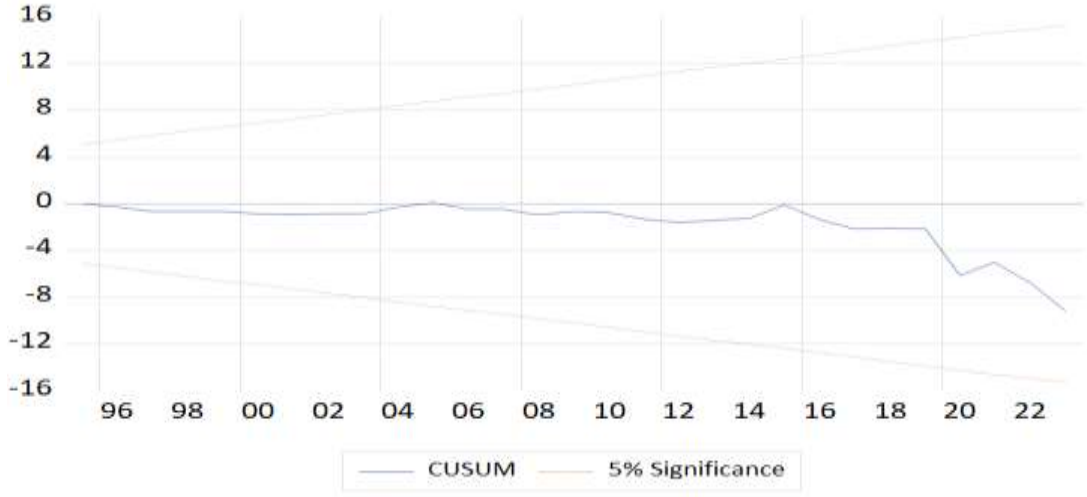

المصدر: من مخرجات برنامج EViews 13

- **اختبار Ramsey reset test:**

تم استخدام اختبار Ramsey reset test للتحقق من مدى ملائمة التصميم الداخلي للنموذج المقدر. وأظهرت النتائج أن الشكل الدالي للنموذج مناسب، حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر 0.0796 أعلى من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود خطأ في تحديد الشكل الوظيفي لنموذج.

الجدول 7:

نتائج اختبار Ramsey reset test

احصائية فيشر	القيمة الاحتمالية
3.309934	0.0796

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 13

4. خاتمة:

تم في هذا البحث التطرق لواقع الواردات في الجزائر من خلال عرض كل من الهيكلي السلعي والجغرافي بالإضافة الى تطور قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2023)، في حيت تم تناول الدراسة القياسية بين الواردات وكل من النفقات العامة والايرادات العامة واصفرت الدراسة على النتائج التالية:

- تعتبر الدول الأوروبية المورد الذي يسيطر على أكثر من 50% من اجمالي الواردات الجزائر، أما من خلال الهيكل السلعي للواردات نجد ان منتجات التموين الصناعي اخذت أكبر نصيب بين مختلف السلع التي تستوردها الجزائر وهذا في إطار تنشيط سياسة الإنتاج المحلي التي تنتهجها الحكومة لتنشيط عمل المؤسسات الوطنية لسد احتياجات المواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي مع رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات دون عجز في السوق المحلية خاصة من السلع الأساسية وواسعة الاستهلاك.
- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة ان المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، في حين بين اختبار (Bounds Test) على وجود علاقة تكامل مترك بين متغيرات الدراسة.
- من تقدير العلاقة قصيرة المدى تبين ان آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج وهي التي تعمل على تحقيق التوازن عند اختلال في القيم التوازنية للواردات على مستوى المدى الطويل.
- أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج على أن الإيرادات والنفقات العامة لهما تأثير إيجابي على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة إلا أنه كان تأثير الإيرادات العامة أكبر من تأثير النفقات العامة ويمكن تفسير ذلك الى اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الجباية البترولية في استيراد مختلف السلع والخدمات.
- من خلال الاختبارات التشخيصية تبين ان النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية وكذلك يحقق الانسجام والاستقرار الهيكلي في النتائج التقدير بين المدى القصير والمدى الطويل.

بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن اقتراح بعض المقترحات في النقاط التالية:

- توفير الدعم اللازم لمختلف المؤسسات في سبيل تحفيز الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المنتجات لبناء قاعدة صناعية وطنية من أجل الترشيد العقلاني للواردات الجزائرية.
- العمل على توفير البنى التحتية وتطوير لوجيستيات النقل في الموانئ والمطارات التي تسهل عملية نقل السلع والبضائع بين مختلف الأسواق لزيادة الميزة التنافسية للمنتوج المحلي.
- لابد من تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد حتى يتسنى للمعنيين وصنع القرار في البلاد من إقرار سياسة مالية فعالة تساهم في الرفع من الإنتاجية في سبيل تقليل الاعتماد الكبير على المنتجات الأجنبية.

- استغلال فترات ارتفاع أسعار النفط (الجباية البترولية) في تمويل المشاريع الناشئة التي تلعب دور في التنويع الاقتصادي وذلك لتقليل الاعتماد على عوائد النفط التي تعتبر ممول أساسي للواردات.
- ضرورة مراجعة النصوص القانونية لعملية الاستيراد مع رقمنة مختلف القطاعات بما فيها القطاع الجمركي لمراقبة عمليات الاستيراد بأكثر دقة وفعالية في إطار محاربة سياسة تضخيم فواتير الاستيراد وتهريب العملة الصعبة.

5. قائمة المراجع

1. al-Amānah al-ʻĀmmah lil-ḥukūmah. (2003). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah. (43).
2. al-Amānah al-ʻĀmmah lil-ḥukūmah. (2023). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah. (11).
3. Bwsys Sārah. (2020-2021). Athar Taqallubāt Siʻr al-ṣarf al-dīnār al-Jazā'irī ʻalá al-wāridāt khilāl al-fatrah (2000-2019). uṭrūḥat muqaddimah ḍimna Mutaṭallabāt Nayl shahādat al-duktūrāh fī al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah takhaṣṣuṣ Nuqūd wbnwk. Kullīyat al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-tijārīyah wa-ʻulūm al-tasyīr, Jāmiʻat akly Muḥannad awlḥāj-albwyrt-.
4. Khlyd ʻAlī, wa mdyāny Muḥammad. (2014). nmdhjh dāllah al-ṭalab ʻalá al-wāridāt fī al-Jazā'ir khilāl al-fatrah (1970-2012). 28, al-Ṣafaḥāt 387-420.
5. Ṣādrāt wwārdāt al-Jazā'ir maʻa al-Minṭaqah al-ʻArabīyah sanat 2021. (24 10, 2022). Tārīkh alāstrdād 07 03, 2025, min alrā al-Jazā'ir : https : / / ultraalgeria. ultrasawt. com / % D8 % B5 % D8 % A7 % D8 % AF % D8 % B1 % D8 % A7 % D8 % AA-% D9 % 88 % D9 % 88 % D8 % A7 % D8 % B1 % D8 % AF % D8 % A7 % D8 % AA-% D8 % A7 % D9 % 84 % D8 % AC % D8 % B2 % D8 % A7 % D8 % A6 % D8 % B1-% D9 % 85 % D8 % B9-% D8 % A7 % D9 % 84 % D9 % 85 % D9 % 86 % D8 % B7 % D9 % 82 % D8 % A9-% D8 % A7 % D9 % 84 % D8 % B9 % D8 % B1 % D8 % A8 % D9 % 8A % D8 % A
6. Hādhā abraz mā tṣdrh al-Jazā'ir wtstwrdh min Faransā. (21 Yūliyū, 2024). Tārīkh alāstrdād 07 03, 2025, min altrā al-Jazā'ir : https : / / ultraalgeria. ultrasawt. com / % D9 % 87 % D8 % B0 % D8 % A7-% D8 % A3 % D8 % A8 % D8 % B1 % D8 % B2-% D9 % 85 % D8 % A7-% D8 % AA % D8 % B5 % D8 % AF % D8 % B1 % D9 % 87-% D8 % A7 % D9 % 84 % D8 %

AC % D8 % B2 % D8 % A7 % D8 % A6 % D8 % B1-% D9 % 88 % D8 % AA % D8 % B3 % D8 % AA % D9 % 88 % D8 % B1 % D8 % AF % D9 % 87-% D9 % 85 % D9 % 86-% D9 % 81 % D8 % B1 % D9 % 86 % D8 % B3 % D8

7. Wizārat al-Tijārah al-khārijīyah. (25 02, 2020). al-mubādalāt al-Tijārīyah. Tārīkh alāstrdād 07 03, 2025, min Wizārat al-Tijārah al-khārijīyah wa-ḍabaṭa al-Sūq al-Waṭanīyah : nges-commerciaux # : ~ : text=w % 20sjlt % 20wārdāt % 20āljzā'r % 20mn % 20'āsyā % 20trāj'ā % 20bnsbh, min % 20āhm % 20shrkā' % 20āljzā'r % 20fy % 20mnṭqh % 20'āsyā % 20.

6. ملاحق :

الملحق رقم (01):

تطور متغيرات الدراسة

السنوات	الوارداتim	الايرادات العامة pr	النفقات العامة pe
1990	87,03	152,5	136,5
1991	139,25	248,9	212,1
1992	188,62	311,864	420,131
1993	205,05	313,949	476,627
1994	339,23	477,181	566,329
1995	513,202	611,731	759,617
1996	498,32	825,157	724,609
1997	501,577	926,6	845,1
1998	552,36	774,6	876
1999	610,68	946,7	961,7
2000	690,43	1578,1	1178,1
2001	764,87	1489,9	1321
2002	957,04	1603	1550,6
2003	1047,44	1974,4	1690,2
2004	1314,39	2229,7	1891,8
2005	1493,64	3082,6	2052
2006	1558,55	3639,8	2453
2007	1916,83	3688,5	3092,7
2008	2572,03	4191	5190,5
2009	2854,81	4246,3	3676
2010	3011,81	4466,9	3492,9

5790,1	5853,6	3442,51	2011
6339,3	7058,1	3907,07	2012
5957,5	6024,1	4368,54	2013
5738,4	6995,7	4719,72	2014
5103,1	7656,3	5193,46	2015
7297,5	5110,1	5154,78	2016
7282,7	6047,9	5111,3	2017
7899,1	6826,9	5402,33	2018
7725,5	6601,6	5551,29	2019
6902,9	5640,9	4492,53	2020
7436,1	6597,5	5053,6	2021
9660	9467,3	5503,29	2022
11721,5	10718,1	5820,5	2023
مليون دينار جزائري			الوحدة

المصدر: من التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.